المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)
www.dohainstitute.org

تقييم حالة

# قراءة في قراءات الثّورة التونسيّة

د. مرشد القبي

الدوحة، تشرين الأول/ أكتوبر– ٢٠١١

# سلسلة (تقييم حالة)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١١

# المحتوى


قراءة في قراءات الثّورة التونسيّة.....

المقدّمة ..... ١

أولا: ثورة أم انتفاضة ..... ٢

١ – الثّورة والانتفاضة، مقاربة مفهوميّة..... ٣

٢ – منزلة "الحدث التونسيّ" بين المفهومين في عيون دارسيه..... ٦

٣ – محاولة في تعيين هويّة الحدث..... ١٠

ثانيا: قراءة الثّورة التّونسيّة والبحث عن المعنى..... ١٣

١ – البعد التّاريخيّ في قراءة الحدث..... ١٣

٢ – البعد الفكري في قراءة الحدث ..... ١٥

٣ – البعد الأيديولوجيّ في قراءة الحدث..... ١٧

٤ – البعد النفسيّ في قراءة الحدث ..... ١٩

الخاتمة ..... ٢١

## المقدّمة

طرحت "الثورة" التونسيّة أسئلة شتّى عن المفاهيم والمقولات المتّصلة بسبل التّغيير السّياسيّ والاجتماعيّ، المتداولة في ساحات النّقاش الفكريّ والسّياسيّ، من قبيل: هل ما حدث ثورة أم انتفاضة أم غير ذلك؟ وهل يحمل ذلك الحدث في طيّاته محتوًى أيديولوجيًّا محدّدًا أو مشروعًا سياسيًّا بديلا واضحَ المعالم؟ وكيف يقدّر لتحرّك بمثل ذلك الحجم أن يقوم خارج أشكال التّعبئة المتعارف عليها في قيام الثّورات؟

لقد أربكت "الثورة" أذهان السّاعين إلى قراءة المشهد مكتملًا في عمقه التّاريخيّ، خاصّة في ما يتعلّق بالإجابة بوضع الحدث في السّياق التّاريخيّ المحلّي والإقليميّ والإنسانيّ. كما خلط أوراق الذين دأبوا على تقديم التنبّؤات المستقبليّة، في زمنٍ بدأت تطغى فيه الرّؤى التشاؤميّة على أذهان الكثيرين، بفعل ركود الوضع العربيّ. فهل يكون ممكنًا تكرار سيناريو "الثورة التونسيّة" في الفضاء العربيّ أو في غيره؟ وهل يعدّ الحدث فاتحةَ تغيير للتّوازنات الإقليميّة والدّولية القائمة؟ إضافة إلى ما تقدّم؛ ألا يدعو الحدث إلى مراجعةٍ عميقة على مستوى الأفكار والتصوّرات ورسم الإستراتيجيّات؟ ألا يحقّ التّساؤل عن مدى صلابة التصوّرات السّائدة عن الثّورة والزّعامة وهويّة الفاعلين الاجتماعيّين القادرين على إنجاز التّغييرات العميقة؟

إنّ قراءة ما حدث في تونس، وطريقة التّعاطي مع الإشكاليّات التي يطرحها؛ تتوقّفان على موقع الدّارس من الحدث، وعلى الزّاوية التي ينظر منها إليه. إنّ بحثنا ينشأ بولادة الخطاب المهتمّ بالحدث وصفا وتعليلا وتأمُّلا في جوهره وأبعاده وتداعياته. فعملُنا إذًا؛ ينظر في ما كُتب عن "الثّورة التونسيّة" وهو – بذلك – يختلف عن التّعاطي المباشر مع الحدث بوصفه معطًى اجتماعيًّا كما يفعل عالم الاجتماع، أو معطى سياسيًّا يهتمّ به عالم السّياسة أو المحلّل السّياسيّ، أو معطى تاريخيًّا هو من شأن المؤرّخ. ويختلف عملنا –أيضًا– عن النّظر إلى الحدث في آنيّته كمادّة للتّوثيق والتّعليق، على منوال ما يفعل الصّحافي. ومع ذلك، فإنّ الخطاب المتعلّق بالحدث التونسيّ، يجمع بين ما يكتبه الأكاديمي والمؤرّخ وعالم الاجتماع والمحلّل السّياسيّ وغيرهم، ممّا يؤمّن لنا قراءة الحدث من زوايا مختلفة، وبآليّات متنوّعة، تسهم –بلا شكّ– في تعميق فهمنا له. ولا تفوتنا الإشارة إلى أنّ قرب الحدث زمنيًّا من هذه الدّراسة يوجّهها حتمًا إلى الاعتماد –وبشكل أساسيّ– على ما كُتب في الصّحافة المطبوعة والإلكترونية[1]، وفي المواقع المتّصلة بمراكز البحوث والدّراسات، والمواقع

[1] لا شكّ في أنّ الكتابة الصحفية تختلف عن ضوابط الكتابة الأكاديمية، ولكن ما نلاحظه في السّنوات الأخيرة يبيّن اهتمام كثير من المفكّرين المرموقين والأكاديميّين بالكتابة في عديد الصحف ذات الصدى الواسع لدى القرّاء والأوساط المثقفة في الفضاء العربي وحتّى الغربي. ويعتبر محمد الحداد هذا التوجّه علامة صحيّة لأنّها تخرج الأكاديمي من تعاليه وتجعله منخرطا في الشأن العام، فاعلًا فيه؛ فالكتابة الصحفية "هي وسيلة الأكاديمي للمساهمة في بناء الرأي العام والفضاء المجتمعي للحوار، بصفة المواطنة أساسا". راجع: محمد الحداد، **مواقف من أجل التنوير**، ط١، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص.٧.

الحواريّة ذات الصّيت العلميّ المرموق[٢]. وقد يكون الاعتماد على مثل هذه المادّة الطّازجة؛ التي يتداخل فيها المعرفيّ بالوجدانيّ والموضوعيّ بالذاتيّ، مَدعَاةً للانحراف بهذه الدّراسة عن المنحى العلميّ الذي تنشده، غير أنّه لا يمكننا أن نغفل –في المقابل– طبيعة ما حدث في تونس يوم ١٤ كانون الثاني/يناير وما قبله وما تلاه، فهو لحظة استثنائيّة قد لا تتكرّر إلاّ في فترات متباعدة من الزّمن. ولمّا كان قَدَر الباحث أن يتحلّى بشروط الحياد والموضوعيّة، فإنّ حجم ما حدث في تونس وما اتّخذه من أبعاد؛ يشفع له أن يتحرّر –ولو قليلًا– من اصطناع الحياد البارد، لأنّه يبقى فاعلا اجتماعيًّا منخرطًا في الهموم الاجتماعيّة والفكريّة، ومحاولًا –ما أمكنه– تجاوز ردّ الفعل الانفعاليّ، نحو الإسهام المعرفيّ البنّاء؛ ونكون – بذلك– إزاء ضربٍ من "الذاتيّة المُتَورِّطة، تلك التي تُوَرِّطُهَا الموضوعيّة المنتظرة" كما يرى بول ريكور[٣]. ويبقى رهاننا في هذا العمل منصبّا على تدبّر العلاقة الجدليّة المفتوحة بين التاريخيّ والمعرفيّ، طامحين في هذا الإطار إلى أن نتبيّن كيف قرأ الدّارسون الحدث؟ وما آليّات هذه القراءة، وما الغايات المعلنة والمضمرة التي حفّزتهم على الاهتمام به؟ لعلّنا بذلك نقترب من معالجة الإشكاليّة التّالية: كيف يمكن للمفكّر العربيّ أن يتجاوز ما يمكن أن نسمّيه "ضمور الحسّ التاريخيّ"؟ باعتبار أنّه نظّر للثّورة قبل عقود من الزّمن، ثمّ لم يقدّر لها أن تقوم في أيّ بلد عربيّ، لكنها قامت اليوم، ويُنتَظَرُ قيامها في أكثر من بلد عربيّ؛ ويمضي المفكّر أو المنظّر في ملاحقتها، وإن كان قد سلّم من قبلُ بتعذّر قيامها[٤].

## أولا: ثورة أم انتفاضة

لقد تزامن مع الأحداث التي قادت في تونس إلى الرّابع عشر من كانون الثّاني/ يناير ٢٠١١ وما بعده، تَفَجُّرُ ينبوع من المصطلحات التي سقطت من قاموس التّداول الفكريّ والسياسيّ العربيّ؛ خاصّة تلك المفردات المشتقّة من الجذر(ث، و، ر). ويُبرِزُ هذا الدّفق اللّافت لمفردات "الثّورة" و"الانتفاضة" و"الاحتجاج" و"الهبّة الاجتماعيّة" و"الحَراك الاجتماعيّ" وغيرها، اختلاف الدّارسين في وسم الحدث وتعيين صفته؛ ممّا يدفعنا إلى التّساؤل عن دواعي هذا الاختلاف ودلالته؛ فهل يعود ذلك إلى تعقّد الحدث واستعصائه على التّوصيف، أم يرجع ذلك إلى التباس هذه المفاهيم، أم إلى مرونتها الدلاليّة وتشابك معانيها، وخاصّة مفهومي الثّورة والانتفاضة اللّذيْن فرضا نفسيهما في خطاب الدّارسين؟

---

[٢] نذكر منها على سبيل المثال موقع رابطة العقلانيين العرب: **"الأوان"**، وموقع **"الحوار المتمدّن"**، وهو موقع مؤسسة مجتمع مدني تعنى بقضايا الثقافة والإعلام ونشر الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي الإنساني والتقدمي الحديث، وموقع مركز الجزيرة للدراسات.

[٣] Paul Ricoeur , *Histoire et vérité*, (Paris : Edition du Seuil, Tunis : Cèrès Editions, ١٩٩٥), p.٢٦.

[٤] عملنا على تبين تصور المفكرين والمنظّرين للثورة في هذه المرحلة من الفكر العربي في إطار رسالة بحث لنيل شهادة الماجستير موسومة بـ"الثورة في الفكر العربي المعاصر من بداية الخمسينات إلى أواخر السبعينات من خلال بعض النماذج"، عمل مرقون في كلية الآداب بصفاقس، تونس.

ولعلّ التّساؤل عن طبيعة الحدث التونسي –ثورةً كان أو انتفاضة– يفضي إلى التّساؤل عن وجاهة قيام مفهوم ناجز أو محدّد للثّورة أو الانتفاضة؟ إنّ التّسليم بوجاهة ذلك، يعني الإقرار بأنّ للثّورة مفهومًا واضحَ الأسس ومنطقًا يجعلانها ظاهرة تتكرّر عبر التّاريخ، وهو ما نرصده فعلًا في تاريخ الشّعوب، غير أنّ ذلك قد يدفع بنا إلى تبنّي رؤية ميكانيكيّة للوقائع ولأحداث التّاريخ ولقيام الثّورات، ممّا يجعل الدّارس مقتصرًا على تدبّر أوجه المطابقة بين المفهوم في جاهزيّته والحدث في "طراوته"، ليصل إلى النّتيجة الحاسمة؛ إن كان ما يراه – في حيّز الواقع – ثورةً أو انتفاضة أو غير ذلك.

أمّا إذا شكّكنا في وجاهة ذلك؛ فإنّنا مدعوون إلى القول إنّ الثّورات تختلف أشكالها وأسبابها، فتتمرّد بذلك عن التّنميط، وتختلف التّصورّات إزاءها، وتتحرّر بذلك من الضّبط المفهوميّ؛ عندها يفرض السّؤال نفسه: ما شرعيّة الحديث عن مفهوم للثّورة **برسم التّعيين والتّخصيص** بما يميّزها عن الانتفاضة أو الحركة الاحتجاجيّة أو التمرّد أو العصيان أو غيرها؟

ولا يعدّ الأمر في تقديرنا ضربًا من التّرف الفكريّ أو المزايدة على المحاولات الكثيرة التي انشغلت بالحدث التّونسيّ، لأنّ هذه التّساؤلات تساعد على الاقتراب من تعقّل الحدث، فضلًا عن أنّها تعيّن زاوية النّظر التي يقرأ الدّارس من خلالها الحدث، بالوصف والتّعليل أو بالتّفكير في آفاقه، أو بالعمل على تأويل دلالاته وأبعاده.

## ١ – الثّورة والانتفاضة، مقاربة مفهوميّة

إنّ الضبط المفهوميّ يكون عملا مشروعًا ومطلوبًا، إذا مكّننا من الحدّ من مزالق المرونة الدلاليّة في استخدام المصطلحات ذات الرّواج الكبير، وهي الحال مع مصطلح "الثّورة" وما يشتقّ من جذرها، بعد الأحداث التي جدّت في تونس ثمّ في مصر واليمن وليبيا وغيرها من البلاد العربيّة. إنّ الثورة مفهوم يستخلص من الواقعة التاريخيّة، وأحيانا تكون الثّورة فكرةً أو مشروعًا يسبق التّاريخ. فالثّورة إذنْ هي حصيلة تفاعلٍ جدليّ بين الاستقراء والتأمّل الفكريّ من جهة، وبين الممارسة والفعل من جهةٍ أخرى. ولقد شهد مفهوم الثّورة تحوّلات عديدة أكسبته معانيَ متضافرة؛ فمن دلالته على عودة الشّيء إلى أصله، إلى الدّلالة على معنى التّحوّل المفاجئ ثمّ معنى القطيعة وإعادة التّأسيس. ويعني في التصوّر اللّيبراليّ تأسيس الجهاز السّياسيّ، بما يضمن حقوق الفرد والحرّيات العامّة؛ في حين تقضي إعادة البناء في التّصوّر الماركسيّ، سيطرة الطبقة العاملة على أجهزة الحكم، تمهيدًا لإلغاء مؤسّسة الدّولة. ويبقى معطى القطيعة طاغيًا على دلالة المفهوم، كما يرى فرانسوا شاتليه في قوله: "تحيل كلمة ثورة تاريخيًّا على معنى القطيعة، وهذا هو المعنى الدّارج للّفظ حاليًّا.. وفي

رحاب هذا التصوّر، تأسّست فكرة الثورة من أفلاطون إلى ماوتسي تونغ مرورا بروبسبيير وماركس وتروتسكي"[٥]. وانطلاقًا من استقراء الأحداث الموصوفة بأنّها ثورات وما يتفاعل معها من أفكار؛ يرسم جول مونرو *مونرو* (Jules Monnerot) خطاطة لمفهوم الثّورة، تضمّ ما يسمّيه "المراحل الثّلاث للثّورة" (*les trois phases de la révolution*). تمثّل المرحلة الأولى مرحلة تداعي النّظام القائم ومحاولة القطع معه، وقد يكون هذا النّظام القائم نظامًا سياسيًّا، متمثّلا في مؤسّسات الجهاز الحاكم في الدّولة؛ أو نظامًا اجتماعيًّا اقتصاديًّا، متمثّلا في طرق توزيع الثّروة وتنظيم علاقات الإنتاج؛ أو نظامًا قيميًّا متجسّدًا في جملة القواعد السلوكيّة التي توجّه سلوك الأفراد داخل المجموعة؛ أو نظامًا معرفيًّا معبّرًا عن التصوّرات التي تحدّد فهم الإنسان للأشياء والطّبيعة والكون وعلاقته بها ضمن نسقٍ علميّ أو فلسفيّ معيّن؛ وإن عَدّ الكثيرون الواجهة السياسيّة – لأيّ واقع – الأظهرَ والأكثرَ تعبيرًا عن فساد النظام الاجتماعيّ والاقتصاديّ والقيميّ. وقد يلجأ النّظام المتداعي في حال اشتداد أزمته، إلى إجراء بعض التّعديلات تحت عنوان الإصلاح، إلاّ أنّ ذلك قد يؤجّج قوى الرّفض، فيهيّئ لقيام الثورة، لتكون حدثًا مصحّحا للخلل البنيويّ للنّظام، في تقدير دعاتها وفاعليها. ويؤكّد جاك جويار أنّ أيّ نظام متداعٍ "يصل إلى مرحلة فقدان المرونة اللاّزمة لكلّ تجمّع سياسيّ، ويُبعِد – نهائيًّا – إصلاحات تبدو مؤكّدة، فتكون الثّورة عندئذٍ هي المخرج الوحيد"[٦].

أمّا المرحلة الثّانية فعنوانها الرّئيس: "الغليان الثوري وإرادة التّغيير". ولهذه المرحلة سماتٌ تظهر في الغالب متداخلة ومن أهمّها أنّ الفعل الثوريّ هو تغيير جذري راديكالي، يندفع إلى تقويض ما هو قائم –سياسيًّا كان أو اجتماعيًّا أو اقتصاديًّا– وهدمه هدمًا تامًّا.. يصف أليكسيس دي توكفيل ما أنجزته الثورة الفرنسيّة (١٧٨٩) حيال ما يسمّيه "النّظام القديم" بالقول: "عندما نرى الثورة تقلب في الحين ذاته كلّ المؤسّسات التي كانت حتى ذلك الحين تحافظ على هرميّة معيّنة في المجتمع وتشدّ الناس إلى النّظام نستطيع الاعتقاد أنّ النّتيجة تتعلّق بهدم لا نظام خاصّ للمجتمع بل كلّ نظام ولا حكومة معيّنة بل القوّة الاجتماعيّة ذاتها"[٧].

هذا الهدم؛ يجعل من عمليّة تغيير الشرعيّة القائمة أمرًا حتميًّا. ويؤكّد توماس غرين ذلك بالقول: "إنّ الثّورة تعني تغيير الجهاز الإداريّ للحكومة وبنيتها وأسطورتها المساندة ووظائفها، بطرقٍ غير مجازة في الدّستور القائم"[٨]. ويتّصف الغليان الثوريّ بأنّه تحرّك شعبيّ شامل؛ ويؤكّد الدّارسون أنّ هذا الطّابع الجماهيريّ، هو الذي يكسب الثورة خاصيّتها "الثوريّة"؛ ومن هؤلاء جول مونرو الذي قال: "إنّ الجماهير هي التي تضفي السّمة الثوريّة على الثّورة، دونها لا تكون الثورة ثورة"[٩].

---

[٥] *Chatlet François, Encyclopaedia UNIVERSALIS ,(Révolution), orpus ١٩, France S.A. ١٩٩٦, p. ١٠٧٥.*
[٦] Jaques Jullard, *Encyclopaedia UNIVERSALIS* , (Réformisme), corpus ١٩, (France S.A. ١٩٩٦), p.٦٧٩.
[٧] Alexis de Tocqueville, *L'ancien Régime et la Révolution*, (Paris : édition Gallimard, ١٩٦٧),p.٦٥.
[٨] توماس غرين، **الحركات الثورية المقارنة**، ترجمة: تركي الحمد، ط١، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٦)، ص.٢٠.
[٩] المرجع نفسه، ص. ١٥٣.

ومن سمات الغليان أن يتّخذ التّغيير الثوريّ طابعًا عنيفًا وفوضويًّا. ويعتبر توماس غرين أنّ "العنف طابع عامّ لكلّ حركات الثّورة، مهْما يكن مداه أو حدّته"[١٠]. والثورة أيضًا، تغيير يتّصف بالتعجيل والفجائيّة؛ إنّها في العمق كسر لنسق نموّ طبيعيّ في مسارٍ ما. فالثّورة بهذا المعنى قد لا تكون تغييرًا جذريًّا لبُنى المجتمع، بقدر ما هي تغيير للنّسق الزّمنيّ لحركة نموّ البُنى السياسيّة والاجتماعيّة وحتّى الذّهنيّة. وبهذا الاعتبار، يحكم ألكسيس دي توكفيل على الثّورة الفرنسيّة بالقول:" لقد أنجزت بشكل مفاجئ وبجهد متشنّج ومؤلم ودون مرحليّة أو حذر أو مراعاة، ما كان سينجز شيئا فشيئا من تلقاء ذاته في مدّة طويلة"[١١].

أمّا المرحلة الثّالثة في قيام الثّورات، فهي مرحلة التّأسيس وإعادة البناء؛ فالثّورة تتطلّع دائمًا إلى بناء نهج جديد للحياة يختلف تمام الاختلاف عمّا كان سائدًا. ويؤكّد فرانسوا فوريه ذلك بالقول: "إنّ الحدث الثوري من يوم انفجاره، يقلب الحالة السابقة من القاع إلى القمّة، ويؤسّس أسلوبًا جديدًا للنّشاط التاريخيّ الذي لم يسجّل في جدول أعمال ذلك الموقف"[١٢]. وتتّضح بعض معالم هذا النّهج، في الشّعارات التي ترفعها الجماهير في مرحلة الغليان الثّوريّ. والملاحظ أنّ مرحلة التّأسيس الجديد؛ تنجذب في الغالب إلى المشاريع الطوباويّة، وتتّصف بالارتجال، وتنزلق في ضربٍ جديد من التسلّط؛ فيحوي الوضع الجديد بذلك بذور الرّفض والتّداعي، الذي قد يحفّز على الثّورة عليه لاحقًا؛ خاصّة من قبل الذين لم يجدوا حظوظهم في التّرتيب الجديد للأوضاع. ومع ذلك؛ فإنّ ما حقّقته الثّورات الكبرى في التاريخ الإنسانيّ، قد اقترن بمحاولات للتّحديث ولتحسين أوضاع الفئات الواسعة، التي كانت مبْعدة من أسباب العيش اللّائق وشروطه الدّنيا. وبذلك، مثّلت الثّورة حدثًا باتّجاه التّاريخ.

أمّا إذا نظرنا إلى الانتفاضة بغاية الضّبط المفهومي الدّقيق، فإنّ الأمر يبدو أعسر؛ لأنّ هذا المفهوم لا يزال في طور التشكّل، لارتباطه الوثيق بسياقٍ مخصوص، يتمثّل في تجربة نضال الشّعب الفلسطينيّ ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ، بدءًا من سنة (١٩٨٧) في ما عُرف بالانتفاضة الفلسطينيّة الأولى والانتفاضة الثّانية سنة (٢٠٠٠). إذًا، فكيف السّبيل إلى الظّفر بالمدلول العامّ، الذي تتطلّبه عمليّة المَفْهَمَة، انطلاقًا من السّياق الخاصّ؟

لا يبدو أثر كلمة انتفاضة في المخيّلة الذّهنيّة منفصلًا عن دلالة الجذر (ن، ف، ض)؛ إذ يدلّ الجذر في الأصل كما ورد في "لسان العرب" على معنى الحركة. ويختصّ الفعل انتفض بمعنى المطاوعة في الحركة كقولنا "نفضت الثّوب لينتفض". وقد يدلّ الفعل أيضًا على معنى فصل الشّيء عن موضعه "انتفضت جلّة التّمر إذا نفضت ما فيها من التّمر"[١٣]. ويوسّع صاحب "القاموس المحيط" دلالة الفعل في اتّجاهين؛ أوّلهما

---

[١٠]- المرجع نفسه، ص.١٢٢.
[١١] المرجع السابق، ص.٨١.
[١٢] Fançois Furet, *Penser la révolution française*, (Paris : édition Gallimard,١٩٧٨),p.٧٣.
[١٣] ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء السابع، (بيروت: دار صادر، د.ت).

للدّلالة على معنى الجمال والخصوبة "انتفض الكرم نَضر ورقه"؛ وثانيهما للدّلالة على التخلّص ممّا لا يرغب فيه كالنّجس وغير ذلك "انتفض الذّكر استبرأه من البول"[١٤].

فالمنحى الدلاليّ العامّ، يمكن إجماله في القول: إنّ الانتفاضة تعني الحركة التي تستجيب لمحفّز داخليّ، ويكون قصدها التطهّر ممّا يُكرَه عليه الإنسان، أملًا في وضعٍ جديد يحمل الخير. وبهذا الاعتبار؛ مثّلت الانتفاضة الفلسطينيّة هبَّةَ احتجاج عارمة، تسلّح فيها المنتفضون بالإرادة والحجارة، لتكسر طوق الجمود عن الوضع الفلسطينيّ داخل الأراضي المحتلّة، قبل أن تتحوّل إلى فعاليّة نضاليّة مؤطّرة[١٥]، لتحسيس الرّأي العامّ العالميّ بمأساة الفلسطينيّين في ظلّ الاحتلال والتّهميش، دون أن تتمكّن فعلا من تغيير الواقع المفروض على الأرض.

## ٢ – منزلة "الحدث التونسيّ" بين المفهومين في عيون دارسيه

بالنّظر في صلة الحدث بالمفهومين؛ نلاحظ – بدءًا – في جملة الدراسات التي نظرنا فيها[١٦]، أنّ الأمر لم يمثّل عند البعض إشكالًا، إذ تعاملوا مع الحدث على أنّه ثورة أو انتفاضة على وجه البداهة والتّسليم، دون عناء البحث في شرعيّة انتسابه إلى هذا المفهوم أو ذاك؛ بل مالوا إلى استعمال المصطلحيْن على وجه التّرادف أحيانًا. وفي المقابل، طرح آخرون الأمر على وجه البحث والمساءلة. وهو ما يدعونا إلى النّظر فيما إن كان اعتبار الحدث ثورةً يعود إلى ما حمله من سمات، أو إلى ما توفّر فيه من شروطٍ وما حقّقه من أهداف؟ وهل كان موقف مَن وصف ما حدث بالانتفاضة، متولّدًا عن تبخيس للحدث واستنقاصٍ من قيمته؟ أم كان صادرًا عن تقييمٍ للحدث من جهة الخصوصيّة والفرادة؟ أم سيبقى الحدث التونسيّ في منزلةٍ بين المنزلتين؟

### أ – ثورة مستحقّة بين التمام والنقص

يُؤكّد ياسين الحاج صالح أنّ ما حدث في تونس ثورة مستحقّة لا ممنونة. ويتأتّى الاستحقاق ممّا حمله الحدث من سمات؛ فبما أنّ للثّورة سماتٍ وعلامات، وبما أنّ ما حصل في تونس قد تجلّت فيه سمات الشّموليّة والشّعبيّة والصّمود والنّجاح، فهو إذنْ جديرٌ بحمل صفة الثّورة. ويعبّر عن ذلك بالقول: "لا تعود الصّفة

[١٤] الطاهر أحمد الزاوي، **ترتيب القاموس المحيط**، الجزء الرابع، ط٣، (طرابلس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٠).

[١٥] لمزيد الاطّلاع على مختلف الفعاليات التي تجلّت فيها الانتفاضة الفلسطينية الأولى يمكن العودة إلى ملفّ خاصّ بها في مجلّة **الوحدة**، العدد ٦٣/٦٤، السنة ٦، كانون الأوّل/ديسمبر-كانون الثاني/يناير ١٩٩٠/٨٩.

[١٦] اعتمدنا في هذا العمل مدوّنة تضمّ عددا من الدراسات والمقالات الصحافية يفوق العشرين عملا متصلا بقراءة الحدث التونسي بشكل صريح، فضلا عن أعمال أخرى تنظر في ما حصل في تونس ومصر معا وكلها صادرة ما بين ٢٠١١/٠١/١٥ و٢٠١١/٠٣/٢٤.

الثوريّة المستحقّة للانتفاضة التونسيّة إلى نجاحها في الإطاحة بنظام الرّئيس بن علي، بل إلى نطاقها الاجتماعيّ والوطنيّ الواسع، ووسائلها الشعبيّة وغير النّخبويّة في الاحتجاج العامّ (غير المسلّح، وغير الموجّه دينيًّا أو أيديولوجيًّا)، وفي استمرارها الشّجاع شهرًا كاملا إلى حين الإطاحة بنظام بن علي؛ وأكثر من ذلك، في صنعها واقعًا سياسيًا واجتماعيًا ونفسيًا جديدًا، ما كان يمكن تخيّله قبل أسبوعين فحسب"[١٧]. ومن السّمات التي أهّلت الحدث ليُعَدَّ ثورة، أنّه كان حدثًا مفاجئًا مباغتًا؛ فما حصل لم يتوقّعه أحد، كما يرى الطاهر لبيب "لا محمد البوعزيزي شرارة الثّورة ورمزها، ولا الجماهير المتوالدة مطالبها، ولا النّخب الملتحقة بها، ولا المحلّلون المكتفون بالتفسير الظاهريّ والسّطحيّ لما يجري ، خوفًا أو عجزا"[١٨]. ويبدو أنّ الثّورة فاجأت النّخبة المثقّفة أكثر من أيّ طرفٍ آخر، برأي فتحي بن سلامة الذي يقول: "فقد اندلعت الثورة التونسيّة في زمن انسحب فيه مفهوم الثّورة من فضاء تفكيرنا، منذ سقوط جدار برلين على الأقلّ"[١٩]. وممّا يدعم انتساب الحدث إلى الصفة الثوريّة، أنّه حدثٌ غير مسبوق في التاريخ العربيّ القريب والبعيد، باعتباره قد فتح أفقًا جديدًا في اتّجاه تغيير الوضع العربيّ بغير السّبل المعهودة. ويبرز محمد الحداد فرادة الحدث بالقول: "لقد حدث وللمرّة الأولى في العالم العربيّ، أنْ أسقط الشّعب حاكمه دون السّقوط في الثّالوث البغيض: انقلاب عسكريّ أو تدخّل أجنبيّ أو تطرّف دينيّ"[٢٠].

ومن السّمات التي أجمع عليها الدّارسون حول الحدث التونسيّ، أنّه تحرّك شعبيّ شامل؛ فما حدث انطلاقًا من يوم ٢٠١٠/١٢/١٧ وصولًا إلى يوم ٢٠١١/٠١/١٤ وما تلاه، كان حراكًا على درجةٍ عالية من الامتداد في الزّمان والمكان، ومن الاستغراق للعمق الاجتماعيّ والفئويّ، بما يشرّع للحديث عن ثورة شعبيّة. هذا، وقد انساقت دراساتٌ كثيرة ومقالات صحافيّة في عرض سرديّة الأحداث، بداية من شرارتها الأولى من أعماق المناطق الداخليّة، وصولًا إلى الجموع المحتشدة في العاصمة يوم سقوط رأس النّظام "المتسلّط"، ومرورًا بجلّ المناطق واستقطابها لمختلف الفئات الاجتماعيّة والعمريّة، وجرّها لمختلف التنظيمات النّقابيّة وحتّى السّياسيّة في تيّارٍ جارف، أطاح برأس النّظام. ولم تكن هذه السّرديّة لتنفلت من عبارات الإطراء والتّغنّي ببطولة الشّعب. وتضاف إلى ما تقدّم، سماتٌ أخرى عمِل البعض على إبرازها، منها: العفويّة والتّلقائيّة. وقد علّل محمد الحداد هذه السّمة، باعتبارها مظهرا للتّحرّر من ثقل الأيديولوجيا وقيودها على الشّباب المنتفض ، فهؤلاء الشبّان" لم يثقلوا أنفسهم بالأيديولوجيّات، وكانت مطالبهم واضحة، وانتقلوا بها مباشرة إلى التّطبيق من دون تنظير، عندما رأوا الفرصة سانحة لإبلاغ أصواتهم"[٢١]. ومع ذلك، تواتر التّنبيه إلى أنّ العفويّة قد تكون

---

[١٧] ياسين الحاج صالح، في تونس ثورة...وآفاق مفتوحة، صحيفة الحياة، ٢٠١١/٠١/٢٣.

[١٨] الطاهر لبيب، لكي لا تأكل الثورة أولادها باكرا، مجلة الآداب، عدد١-٢٠١١،٣.

[١٩] فتحي بن سلامة، فجأة كانت الثورة، ترجمة: مختار الخلفاوي، الأوان ٢٠١١/٠٢/١٢، ـ **خصّ الكاتب الأوان بنصّه تحت عنوان (*Soudain la révolution* !)، قبل أن ينشره في اللّيبراسيون الفرنسيّة *libération* بعنوان آخر: *Soudain l'immolation*.**

[٢٠] محمد الحداد، قراءة أولى في الحدث التونسي، صحيفة الحياة،٢٠١١/٠١/١٩.

[٢١] محمد الحداد، "قراءة أولى في الحدث التونسي"، صحيفة **الحياة**،٢٠١١/٠١/١٩.

خطرًا على الثّورة، إن هي تحكّمت في مسارها بدل التّنظيم والإدارة الواعية والمسؤولة التي تستوجب – بداهةً – توسّط النّخب.

وفي مسارٍ مجاور في قراءة الحدث التونسيّ، مال بعض الدّارسين إلى أنّ الثّورة قامت في تونس لتوفّر شروطها، ومنهم الدكتور عزمي بشارة الذي يرصد في استقرائه لِما حدث شرطيْن بارزين، هما التّراكم والامتداد في الزّمن؛ وقد مكّن هذان الشّرطان الحدث من الارتقاء من مستوى الانتفاضة إلى مستوى الثّورة، وذلك في قوله: "بدأت ثورة تونس الشّعبيّة المجيدة بانتفاضات خبز محليّة تكرّرت عدّة مرّات في وسط البلاد في العامين الأخيرين"[٢٢]. أمّا القادح الذي مكّن الحدث من بلوغ المرحلة الثوريّة، فهو– في رأي بشارة – حصيلة تفاعل عوامل ثلاثة، تتمثّل في: ردّ فعل النّظام العنيف إزاء حركات الاحتجاج المتواصلة، إضافةً إلى رفض المجتمع لهذا النّظام بمختلف مستوياته، فضلًا عن رقيّ مستوى الوعي لدى المنتفضين، الذي هو ثمرة رقيّ مستوى التّعليم في دولة تونس. إنّ الثورة –إذًا– حدثٌ مركّب، تسبقه تراكمات، ويتولّد عن حدثٍ قادح. أمّا ميشيل كيلو فيرى أنّ ما تحقّق، ثورة أنجزها الشّعب بعد أن توفّر شرطها، وهو عمل النّخبة المثقّفة؛ فالثّورة في تونس قامت لأنّها سبقت بفكر مهّد لها، فتحوّلت بذلك من الخفاء إلى التّجلّي ومن الكمون إلى الظّهور. وتتّضح العلاقة التلازميّة والتكامليّة في تصوّره للثورة في قوله: "الثورة مهمّة مشتركة بين النّخبة المثقّفة التي عليها المهام الفكريّة المعرفيّة، والقوى الشّعبيّة التي عليها المهامّ الاجتماعيّة"[٢٣].

أمّا إذا نظرنا إلى أحقيّة اعتبار ما حدث ثورة بالنّظر في ما حقّقته الثورة التونسيّة؛ فإنّنا نقف على كثير من أوجه التّحفّظ؛ فالرّأي الغالب هو أنّ الثورة أسقطت رأس النّظام، ولكنّها لم تسقط النظام الاستبداديّ وبنيته، ولم تفكّك أجهزته القمعيّة بعد. وما حدث في تونس؛ ينتظر أن يستكمل مساره نحو الهدف المقرّر، الذي عبّرت عنه جموع المتظاهرين في أكثر من مناسبة في تونس، من خلال العبارة التي تَردّد صداها في كثير من السّاحات في البلاد العربيّة.. "الشّعب يريد إسقاط النّظام". ورغم ما قد يحفّ بهذا الشّعار من الالتباس، أو ما قد يفضي إليه من ضروب التّأويل المضلّل، فإنّ المرجّح أنّ القصد يتّجه إلى القضاء على البنية التّسلّطيّة للنّظام الذي سقط رأسه. ويتقاسم هذا الرّأي أغلب الدّارسين للحدث؛ منهم على سبيل المثال: طارق الكحلاوي؛ فالثّورة في تقديره بأهدافها، فإن لم تحقّق أهدافها فلا يجوز اعتبارها ثورة. ويوضّح رأيه بالقول: "لا يمكن الحديث عن إنجاز ثورة في السّياق التّونسيّ، إذا لم يتحقّق إنهاء التسلّطيّة في أبعادها الثلاثة: 'التنافسيّة الزبونيّة' التي تعطّل أيّ معنى جدّي للانتخابات، و'الكليبتوقراطيّة' التي تجعل السّلطة مطيّة للثروة، و'البوليسيّة' التي تجعل احتكار الدّولة للسّلاح فرصة لترسيخ البعدين الأوّلين عبر أجهزة متغوّلة"[٢٤].

[٢٢] عزمي بشارة، "بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة"، موقع **الجزيرة. نت**، ٢٠١١/٠١/١٧.
[٢٣] ميشيل كيلو، "هوامش على السرد التونسي"، مجلة **الآداب**، العدد ٢٠١١/٠٣/٠١.
[٢٤] طارق الكحلاوي، "ثورة في طور الإنجاز"، مجلة **الآداب**، العدد ٢٠١١/٣/١.

### ب – انتفاضة أم مشروع ثورة

تواتر حضور مفردة "انتفاضة" في أغلب الدّراسات؛ حتى تلك التي شدّدت على أنّ ما وقع ثورة. ولا يجادلنّ أحدٌ في أنّ المفردة التصقت في السّابق بتجربةٍ مميّزة للنّضال الفلسطينيّ ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ، فلا غرابة –إذًا– أن يكون الكاتب الفلسطينيّ ماجد كيالي، من المشدّدين على أنّ ما حصل في تونس، هو انتفاضة. ويصف كيالي الحدث مشيدا بما حقّقه بالقول: "ولعلّ الأهمّية التاريخيّة لهذه الانتفاضة الشعبيّة أنّها غير مسبوقة في نوعها وموضوعها؛ فهي أوّل حركة شعبيّة على صعيد تغيير النّظم السّياسيّة التي حكمت العالم العربيّ في حقبة ما بعد عهد الاستقلال"[٢٥]. ومن زاوية المعالجة المفهوميّة النقديّة والمساءلة الفلسفيّة، يطرح فتحي المسكيني مسألة أحقّية انتساب ما حدث في تونس إلى الدّائرة المفهوميّة للثّورة أو للانتفاضة، في علاقتهما بمفهوم الهويّة. وفي منحى تشخيصيّ لما وقع، يعوّل المسكيني على أنّ المنتفضين لم يعبّروا عن هويّة محدّدة، ولم يرفعوا أيّ راية أيديولوجيّة، ولم يدينوا بالولاء لأيّة رابطة قوميّة أو منظومة عقائديّة؛ وإنّما كانوا أقرب إلى" موجٍ من المتحرّرين السّاخطين الذين يقودون أنفسهم بشكل لا نستطيع أن نقول عنه إنّه 'جماعيّ': فههنا ليس ثمّة 'جماعة' بالمعنى الدّقيق. هناك كثرة حرّة ومشتركة، ولكن ليس هناك جماعة قوميّة أو أخلاقيّة أو عقديّة تدير الصّراع"، وقد تولّدت من هذه الكثرة قيادة آنيّة ومؤقّتة، خارج مفهوم القيادة والزّعامة التّقليدي[٢٦]. إنّ هذه المعطيات كفيلة –في رأي المسكيني– أن تجعل ما حدث انتفاضة انبثقت من طبيعة الشّباب الانفعاليّ الغاضب والمتمرّد على كلّ تصوّر جاهز مرتبط بالهويّة، وليس ثورة بالمعنى المتعارف عليه منذ قرنين. ويعلّل رأيه بالقول: "ذلك أنّ الانتفاضة ليست ثورة محترفة ذات شخصيّة مستقرّة الملامح يمكن الدّفاع عنها أو فرضها أو تفسيرها"[٢٧]. واللافت للنظر، أنّ المسكيني لا يرى الحدث التونسيّ انتفاضة على وجه الانتقاص من قيمته أو أثره، بل يعتبر ذلك مظهرَ تميُّزٍ وتفرّد؛ فالانتفاضة – في تقديره – إبداعٌ عربيّ خالص، ومنطقها مختلف عن منطق الثّورات التي شهدها الغرب. ويعبّر عن ذلك قائلًا: "فالانتفاضات لا تكرّر نفسها. إنّها ولادات حرّة لأجيال بلا هويّة سياسيّة جاهزة"[٢٨].

وخلاف هذا الطّرح، يرى فريد العليبي – اعتمادًا على مقولات التّحليل الماركسيّ – أنّ ما حدث انتفاضة لم ترْق إلى مستوى الثّورة؛ مرجّحا – بذلك – التصوّر الذي يرى في الانتفاضة شكلا منقوصًا للثّورة، أو هي مرحلة من مراحل الطّريق نحوها، لكن يتهدّدها الإجهاض. أمّا الأطراف المهدّدة بإجهاض الثّورة في تونس، فإنّ العليبي يحصرها في الإعلام الذي تهيمن عليه وتوجّهه البرجوازيّة وكثير من الانتهازيّين من السّاسة والنقابيّين والحقوقيّين، الذين نصّبوا أنفسهم قادةً للثّورة في الدّاخل؛ ويضيف إليهم القادة السّياسيّين للدّول

[٢٥] ماجد كيالي، تساؤلات أوليّة حول الانتفاضة الشعبية التونسية، موقع الجزيرة نت، ٢٠١١/٠١/١٩.
[٢٦] فتحي المسكيني، الثورة والهويّة أو الحيوي قبل الهووي، الموقع الالكتروني: الحوار المتمدّن، العدد ٣٢٧٤، ٢٠١١/٠٢/١١.
[٢٧] المصدر نفسه.
[٢٨] المصدر نفسه.

الكبرى في الخارج. ومن مظاهر محاولة الإجهاض هذه، تحويل أهداف الانتفاضة وهويّة فاعليها الحقيقيّين؛ فما حدث برأي العليبي، ليس ثورة شبابيّة أداتها "الفايسبوك" وهدفها الكرامة، إنّما هي ثورة المضطهدين طبقيًّا والمهمّشين والمحرومين في المناطق الداخليّة، بحثًا عن القوت وعن أسباب الحياة اللّائقة وشروطها الدّنيا. ويعبّر عن هذا الطرح بالقول: "إنّ تسمية ما حدث ثورة أو انتفاضة، ليس مشكلًا نظريًّا فقط؛ بل هو مشكل عمليٌّ أيضًا. ففي حال أنّ هناك ثورة، فذلك يعني – عمليًّا – أنّ الشّعب قد انتصر، وما بقي أمامه بعد هروب الرّئيس "المخلوع" ووضع حدٍّ لنظامه 'البائد'، غير العودة إلى العمل والإنتاج؛ وبرواج هذه الأطروحة بين صفوف الشّعب يجري بثّ الوهم حتّى تستمرّ الأوضاع على حالها"[٢٩].

وفي ظلّ هذا التّواطؤ يرى العليبي أنّ ما حصل يبقى انتفاضة، ولكن قد يتحوّل إلى ثورة إذا توفّرت شروطها التي يحدّدها بالقول: "عندما تقدّم الانتفاضة بديلها وقيادتها وتنجح الجماهير في إدراك صحيح لوضعها، وتحقّق على أساس ذلك مهمّاتها وتضع على الرفّ الوجوه القديمة باقتصادها وسياستها وثقافتها وتبني جديدها، حينها يكفّ الحدث عن أن يكون انتفاضة ويصبح ثورة"[٣٠]. إنّنا إذنْ أمام شروط يمكن إيجازها في الوعي الثوريّ والفعل الثوريّ والقيادة الثوريّة والبديل الثوريّ كما هو معهود في الرّسم الماركسيّ للثّورة.

إنّ ما يُستفاد ممّا تقدّم، هو أنّ التّصوّر السّائد للثّورة، يتّجه إلى اعتبارها عملًا واعيًا منظّمًا، يخضع لقيادة توجّهه، ولبرنامج سياسيّ واضح المعالم يحدّد أفق سيره؛ أمّا الانتفاضة، فتغلب عليها العفويّة، وتفتقر بطبيعتها إلى الخطّ التّنظيميّ والأيديولوجيّ الواضح، فضلا عن أنّ الثورة مكتملة بنجاحها وإنجازاتها الظّافرة، بينما الانتفاضة ناقصة، لأنّ نجاحها مؤجّل أو متعذّر، كما أنّ الثّورة مركّبة في بنيتها الحدثيّة وفعاليّتها النّضاليّة، أمّا الانتفاضة؛ فبسيطة البناء. ولكن إلى أيّ مدى يمكننا الاطمئنان إلى مثل هذه النّتائج؟

### ٣ – محاولة في تعيين هويّة الحدث

إذا أمعنّا النّظر في ما حدث في تونس وما تبعه من أحداث في مصر واليمن وليبيا وسوريا، أدركنا أنّنا حقًّا إزاء ثورات لا انتفاضات محدودة المدى أو الأثر؛ بل تتجلّى في كلّ واحدة منها شروط الثّورة بمراحلها الثّلاث، حيث تتلوّن كلّ مرحلة بخصوصيّات المجتمعات التي أفرزتها، دون أن تكون تكرارا "للوحات المشهد الثوريّ" التي عهدناها مع الثورات التاريخيّة الكبرى.

[٢٩] فريد العليبي، تونس: من الانتفاضة إلى الثورة، موقع رابطة العقلانيين العرب "الأوان"، ٢٠١١/٠٣/٢٤.
[٣٠] المصدر نفسه.

إنّ المتابع للشّأن التونسيّ عن قرب؛ يقف على مظاهر تداعي النّظام في المرحلة الأولى للثّورة، ماثلةً في تهاوي أساسٍ متين؛ عمل "نظام بن علي" على إضفاء شرعيّته عليه وتجديدها في كلّ حين. إنّها الشّرعيّة التي نصطلح عليها بـ"المقايضة السّياسيّة"؛ فاستمرار النّظام في الحكم والتّزكية المتواصلة لرأسه، أضحى ثمنًا للإنجازات التي بدأت صورتها تهتزّ في ظلّ بطالة مستشرية وآلة فساد متغوّلة، وثمنا – كذلك – لاستمرار وضع التّوأم (الأمن والاستقرار)، الذي بدأت عوراته تتكشف في لحظات المواجهة الدّامية بين الجموع الغاضبة والمفقرة والمقهورة من جهة، وجحافل القوّة الأمنيّة في المناطق الداخليّة والأحياء الشعبيّة المحيطة بالعاصمة في الجهة المقابلة. ويتوازى مع ذلك تراكم ثقافة سياسيّة تتطلّع بتعطّشٍ شديد إلى الحقوق التي تحفظ كرامة المواطن وحرمته، وإلى دولة مؤسّسات حقيقيّة تؤمّن المساواة والحرّية وتكافؤ الفرص بين الجميع. هذا، على الرغم من أنّ كثيرا من هذه المفردات قد ابتذلتها الأسماع، بعد أن أفرغتها الآلة الدّعائيّة للنّظام من كلّ محتوى وقيمة.

أمّا مرحلة الغليان؛ فهي وإن كان منطلقها الشّرارة الأولى – كما يقول فتحي بن سلامة –[٣١]، فإنّ ما تلاها أظهر هيجانًا ثوريًّا كان يعتمل في الصّدور زمنًا طويلا تداخلت فيه العفويّة بالتنظيم، وغدا مساره مُتجاذبًا بين الارتخاء والتّصعيد، ولم يكن الحراك المتدافع في العديد من الجهات، بمعزل عن التّأطير النقابيّ وعن تناقل الأخبار والوقائع على الشّبكات الاجتماعيّة بسرعة قياسيّة. ولقد صاحبت ذلك متابعة لصيقة من الفضائيّات، في مقابل تجاهل متعمّد من الإعلام الرّسميّ، ممّا جلب مزيدًا من الامتعاض الشعبيّ والسّخط على النّظام وأجهزته. وبدأ التّحرّك يتّسع ويتنامى في ظلّ هذه "التّعبئة المتصاعدة"، ليفاجئ قوى الدّاخل قبل الخارج، وليبلغ لحظة الذّروة أو لحظة الفعل الرّمزيّ، الذي لا يكتمل الفعل الثوريّ إلاّ ببلوغه، بإسقاط رأس النّظام بعد يوم الاحتشاد المشهود يوم ١٤ كانون الثّاني/يناير ٢٠١١، في العاصمة وفي سائر المدن.

بعدها، لا بدّ أن يكتمل سيناريو الثّورة بالمرحلة الأدقّ والأصعب، وهي مرحلة إعادة البناء. ولا غرابة في أن تستأثر هذه المرحلة بالحيّز الأكبر من اهتمام الدّارسين؛ لأنّها تُعَدُّ – في نظرهم – المُحَدِّدَ الرّئيس لنجاح الثّورة من فشلها. ومن الطّبيعي أن تتّجه الأنظار إلى أن تحقّق الثّورة وعودها التي تجسّدت في الشّعارات التي رفعتها الجموع لحظة الغليان، وجمعت فيها بين ما هو مُلِحٌّ آنيًّا، مثل: استحقاق حاملي الشّهادات فُرصَ العمل والتّنمية المتوازنة بين الجهات واجتثاث الفساد ورموزه؛ إضافةً إلى المطالب الإنسانيّة المشروعة، كالحرية والعدالة والمساواة ؛ فيرتسم – تِبعًا لذلك، في المتخيّل الجمعيّ – الحلم الطّوباويّ في صورة الجنّة الموعودة، التي سينعم فيها المواطنون المنتفضون بالاستقرار الاجتماعيّ والرّفاه المادّي. غير أنّ ظروف الواقع أبعد من أن تجعل هذا الحلم حقيقة في المنظور القريب، أو في المتوسّط أو حتّى في المنظور البعيد؛

[٣١] فتحي بن سلامة، مصدر سبق ذكره.

وهو ما يفضي إلى تداخل عبارات التّفاؤل بعبارات التّشاؤم، التي تحوم – في الغالب – حول مفردات "الثورة المضادّة".

إنّ قدر هذه المرحلة أن تكون مرحلة تجاذبٍ ومخاض، وهو ما يبرّر تخوّف الدّارسين وتوجّسهم عند محاولة استقراء ملامح ما بعد الثّورة. وتبدو حقيقة الثّورة –في تقديرنا– أنّها لا تستبدل واقع الاستبداد والتّداعي، بمجتمع الحرّية والازدهار بلمسة ساحر؛ بل إنّها تمكّن الحرّية من اكتساح مواقعَ جديدة على حساب قوى الاستبداد، لتطلق بعد ذلك الطّاقات للبناء في سائر المجالات. فالاستبداد لا يندثر، وإنّما تتبدّل أشكاله ومواقعه. ألَا يحقّ لنا التّساؤل عن فرضيّة وجود استبداد باسم إرادة الشّعب ؟ لذا فإنّ الرّهان في تونس يبقى منصبّا – اليوم – على توفير الضّمانات التي تؤمّن حماية مواقع الحرّية الجديدة، خاصّة في ظلّ عودة أنصار "الإرث البورقيبيّ" اللّافتة، في صدارة المشهد السّياسيّ في تونس ما بعد الثّورة. هؤلاء الأنصار متشبّعون بمنطق الوصاية، فضلًا عمّا يفصح عنه سلوكهم الطّبقيّ السّياسيّ من ضيقٍ بالاختلاف وبتنوّع الآراء، وهو سلوك تكشّف لنا من خلال تصوّر هذه الطّبقة للعمل الحزبيّ وطريقة أدائها فيه.

ليس غرضنا أن نحاكي بهذا العرض سرديّات الثورة التونسيّة التي تكرّر حضورها في أغلب الدّراسات، وإنّما غرضُنا أن نثبت جدارة انتساب الحدث إلى الثّورة مفهوميّا ودون تحفّظ. فما حدث في تونس، كان ثورةً أخذت من الثّورات الإنسانيّة الكبرى، التي غيّرت فصولها مجرى التّاريخ، وكست مشاهدها التفصيليّة ما هو خاصّ تونسيًّا، وما هو مشترك عربيًّا، وما هو عامّ إنسانيًّا. ولعلّ ذلك يجعلنا نرجّح أنّ الثّورة في تونس، ستحقّق مفهومًا متكاملًا مستندًا على الوقائع الموثّقة والمعلومات الدّقيقة، الكفيلة بسدّ الكثير من الثّغرات في تاريخ تونس؛ ويعيد المؤرّخون تركيب حيثيّات الحدث بما يروق لهم.

## ثانيا: قراءة الثّورة التّونسيّة والبحث عن المعنى

ما هي الأبعاد التي تفصح عنها قراءة الدّارسين للحدث التونسيّ؟ أو بعبارة أدقّ: ما هي الشّواغل المعلنة التي دفعت الدّارسين إلى التّفاعل معه؟ وما عساها تكون الهواجس الخفيّة أو التّطلّعات غير المعلنة، التي يومئ إليها خطاب الدّارسين وهم يقلّبون نظرهم في الثّورة التونسيّة بين التّعليل والتّقييم والاستشراف؟

إنّ المتمعّن في مجمل الدّراسات، يقف على أبعادٍ متعدّدة وجهّت أنظار الدّارسين، يمكننا تفريعها إلى أربعة كما يلي:

### ١ – البعد التّاريخيّ في قراءة الحدث

إنّ ما يمكن الوقوف عنده في البدء، هو ميل الدّارسين إلى إعادة كتابة التّاريخ في ضوء مستجدّات الحدث التونسيّ، وهو ما يعبّر – في تقديرنا – عن نزوعٍ بَيِّنٍ ورغبةٍ أكيدة في تغيير مجرى التّاريخ وصرفه إلى وجهة أخرى، تستجيب لتطلّعات النّخبة المثقّفة، وتبعث فيها بوادر الأمل في تجاوز حالة الرّكود وربّما الإحباط النّاتج عن انقطاع أملهم في حدوث تغيير فعليّ للوضع في البلاد العربيّة. وفي هذا الإطار؛ اختلفت الآراء في عمليّة ترتيب المشهد التاريخيّ، على ضوء تعدّد الأطر التي عمل الدّارسون على وضع الثورة التونسيّة داخلها، فالبعض حاول الحفر في عمق التاريخ العربيّ الحديث ليضع الثورة في السّلسلة التي يراها ملائمة لها؛ في حين قدّر البعض الآخر أنّ موضعة الحدث لا يمكن تصوّرها إلاّ في إطارٍ أرحب.

ولئن كان كلٌّ من العربي الصدّيقي[٣٢] وفريد العليبي[٣٣]، قد قدّر أنّ ما حصل يوم ١٤ كانون ثاني/يناير، يندرج في سياق سلسلة الانتفاضات التي شهدها التّاريخ التونسيّ الحديث في مرحلة ما بعد الاستقلال، والتي عُرفت بـ"انتفاضات الخبز"، وذلك للتّأكيد على طابعها الاجتماعيّ المطلبيّ، وعلى دور الفئات الضّعيفة والمضطهدة طبقيًّا في قيامها؛ فإنّ ماجد كيالي نحا إلى ربط الحدث بالسّياق السّياسيّ العامّ، وباستراتيجيّة التّحديث لدولة الاستقلال بقيادة الحبيب بورقيبة؛ فهو يعتبر أنّ الانتفاضة التونسيّة أقربُ إلى حركة تصحيح لما يسمّيه "الثورة البورقيبيّة"، التي أحدثت تغييرا نوعيًّا حقيقيّا في الواقع العربيّ، مقارنة بالتّجارب الأخرى وخاصّة الناصريّة. ويوضّح ذلك في قوله: "بالمقارنة مع النّاصريّة – ولعلّ هذا من مكر التّاريخ – فإنّ البورقيبيّة في تونس بدت في العالم العربّي مرذولة بسبب واقعيّتها ونبْذها للشّعارات، ومع ذلك استطاعت

[٣٢] العربي الصديقي، "تونس...خارطة طريق إلى الديمقراطية"، الموقع الالكتروني **الجزيرة. نت**، ٢٠/٠١/ ٢٠١١.
[٣٣] فريد العليبي، مصدر سبق ذكره.

الحفر عميقًا في مجتمعها.. إلى درجة أنّ نظام بن علي (المخلوع) لم يستطع تجاوزها"[٣٤]. انطلاقًا من هذا التّشخيص، يستبعد كيالي أن تتكرّر الثّورة التونسيّة في بقيّة البلدان العربيّة؛ نظرا لغياب قاعدة التّحديث التي فعلت فعلها في المجتمع التونسيّ زمن بورقيبة. ويبدو أنّ التّطوّرات اللّاحقة في أكثر من بلد عربيّ قد فنّدت هذا التّوقّع.

ويمضي محمد الحداد أبعد وأعمق من ذلك، في تعيين موقع الحدث من التاريخ التونسيّ الحديث والمعاصر؛ حيث يعمل على ربط الثورة التونسيّة بالمسار الإصلاحيّ الذي شهدته تونس منذ عصر النّهضة، بداية من أفكار خير الدين الإصلاحيّة على وجه التّحديد. إنّ الثورة التونسيّة تعدّ – حسب رأيه – امتدادًا لهذه الحركة الإصلاحيّة وتجاوزًا لها في آن؛ فقط لأنّ الثورة في جوهرها، محاولة للتخلّص من الاستبداد، وهي فوق هذا وذاك حركة تصحيحيّة، قُدِّرَ لها أن تتجاوز الطّابع النّخبويّ الذي اتّصفت به الحركة الإصلاحيّة السابقة، مُجسّدةً تطلّعًا ديمقراطيّا – للتّخلّص من النّظام المستبدّ – تتشارك فيه القوى الاجتماعيّة الموسّعة. وانطلاقًا من هذا التّركيب للمشهد، يؤكّد الحداد أنّ كبرى المهامّ التاريخيّة الموكلة لهذه الثورة، هي: مواصلة المنحى الإصلاحيّ الحداثيّ الرّاسخ في تونس؛ بدءًا بخير الدين ومرورا بمنجزات دولة الاستقلال البورقيبيّة، وأن تتدارك ما تعمّد هذا المسار تغييبه من ضمان لأسباب الحرّية والكرامة؛ وهو ما يجعل الثّورة مؤهّلة لأن تقدّم المشروع الحداثيّ للمجتمع التونسيّ بمضمونه الحقيقيّ. وذلك ما يستفاد من قوله: "ينبغي أن نتّخذ من ذلك التّطلّع الحداثيّ منطلقنا منذ اليوم، لأنّ الثورة قد قامت – أصلا – على مبدأي الحريّة والكرامة، بشرط أن نحوّله من النخبويّة، ليصبح تطلّعا شعبيّا وجامحا، ولتقوم عليه الثقافة المواطنيّة الجديدة.. التي لن تسمح مستقبلا باستعمال الحداثة شعارًا دون مضمون"[٣٥].

أمّا الذي نظر إلى الحدث من بين الدّارسين بمنظار أوسع، فإنّه عمل على تعيين الحدث في السّياق العربيّ ورصد حجمه وأثره وتداعياته الآنيّة والمستقبليّة، وهو ما يتجلّى في قراءة خالد الحروب للحدث التونسيّ والمصريّ لاحقًا، إذ اعتبر الثورة التونسيّة ولادة جديدة للتّاريخ العربيّ. واعتبرها لحظة تدشينٍ وتأسيس لتاريخ جديد تكتب فصوله الأولى الثّورة التونسيّة ثمّ المصريّة. ويقول الحروب: "ثورتا تونس ومصر وانعكاساتهما العميقة والمتلاحقة، تكفيان لفتح فصل جديد في تاريخ هذه المنطقة. كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ سيكون من أهمّ شهور القرن الحادي والعشرين بالنّسبة إلى العرب.. ففيه بدايات ولادتهم الجديدة، وبه يُمَكَّنُ التاريخ لبروز 'العرب الجدد'"[٣٦]. ولا يبتعد سمير عطا الله عن هذا التوجّه في قراءة الحدث، إذ يعتبر الثورة التونسيّة فرصة نادرة مكّنت العرب من دخول عتبة التّاريخ، وذلك في قوله: "لا يمكن أن نظلّ خارج التّاريخ الذي

[٣٤] ماجد كيالي، "في ما يخصّ تعميم الحالة التونسية عربيا"، صحيفة **الحياة**، ٢٠١١/٠١/٢٨.
[٣٥] محمد الحداد، "في معنى 'إسقاط النظام'"، صحيفة **الحياة**، ٢٧/ ٢٠١١/٠٢.
[٣٦] خالد الحروب، "'العرب الجدد' وملامح المرحلة المقبلة"، صحيفة **الحياة**، ٢٠١١/٠٢/١٣.

يصنعه هذه الأيّام طلّاب مجهولون وعاطلون عن العمل، ونسوة سافرات كما في تونس أو محجّبات كما في مصر"[٣٧].

وقد يكون من أثر التّفاعل المنتشي بما حقّقته الثورة في تونس، أن يعمد سيف دعنا إلى إلحاقها بسلسلة الثّورات الكبرى والأحداث الإنسانيّة المهمّة والمؤثّرة؛ فتداعيات الثورة التونسيّة – في رأيه – لا يمكن أن تبقى محدودة محليًّا أو إقليميًّا، بل ينتظر أن يتّخذ الحدث أبعاده الإنسانيّة – تمامًا – كما فعلت الثورات الإنسانيّة الكبرى – من قبل – كالثّورة البلشفيّة والثورة الإيرانيّة. ويقول سيف دعنا: "ثورة تونس حدث إنسانيّ بامتياز، وليس حدثًا تونسيا أو حتّى عربيّا بحتًا، ولهذا فتبعاتها وتأثيراتها ستكون حتمًا أكبر وأبعد من حدود جغرافيا تونس الصّغيرة أو الوطن العربيّ الكبير"[٣٨].

وقد لا يكون لهذا الاختلاف في تأطير الحدث تاريخيًّا أهميّةٌ كبيرة من جهة مدى توافقه مع الرّؤية التاريخيّة الصّائبة، ولكن تكمن قيمته – في نظرنا – في معناه ودلالته. فالحرص على تعيين موقع الحدث من التّاريخ الخاصّ أو العامّ، هو تعبير عن الميل الجامح إلى تجاوز حالة "العطالة التاريخيّة" التي لازمت الوضع العربيّ منذ عقود بحسب الدّارسين.

## ٢ – البعد الفكري في قراءة الحدث

نقصد بالبعد الفكريّ ما حفّزت الثّورة التونسيّة على طرحه من القضايا والمسائل وإدخالها في دائرة النّقاش الفكريّ، وما استتبع ذلك من دعوة إلى استئناف النّظر في ما استقرّ من المسلّمات، على سبيل المراجعة أو التّعديل أو التّفنيد. ولعلّ من أهمّ ما شغل الدّارسين، مناقشة فكرة "الاستثناء العربيّ" التي سلّمت بصحّتها أطراف عديدة في الدّاخل والخارج، تلك الفكرة التي تؤكّد استعصاء الوضع العربيّ على التّغيير والانتقال الفعليّ نحو الدّيمقراطيّة عن طريق الثّورة أو غيرها، على غرار كثير من البلدان التي لم تكن أنظمتها أقلّ استبدادًا أو شموليّة من البلدان العربيّة. لقد أمدّت ثورتا تونس ومصر الدّارسين بالحجّة القاطعة على فساد مقولة الاستثناء التي حيّرت الأذهان طويلًا، وهو ما نلمسه في قول خالد الحروب:" أكاديميّا ونخبويًّا وبحثيًّا؛ أَتْعَبَنَا – خلال العقود الماضية – السّؤال الكبير عن امتناع العرب عن الثّورة ضدّ الظّلم والاستبداد"[٣٩]. فالثورة في تونس ومصر قد كسرت قاعدة الاستثناء العربيّ، أو بعبارة أدقّ: استبدلت الاستثناء بالقاعدة؛ تلك القاعدة التي تقرّ بحتميّة استعادة الشّعوب طبيعتَها الحرّة، وإن طال عهدها بالاستبداد. ويعبّر ياسين الحاج

[٣٧] سمير عطا الله، "الأمّة تستوي"، جريدة النهار **البيروتية**، ٠٩/٠٢/ ٢٠١١.
[٣٨] سيف دعنا، "في عبقريّة أهل تونس...تفاؤل الإرادة"، الموقع الالكتروني **الجزيرة. نت**، ١٨/ ٢٠١١/٠١.
[٣٩] خالد الحروب، "مقولة الاستثناء العربي"، صحيفة **الحياة**، ٣٠/ ٢٠١١/٠١.

صالح عن هذا التّحوّل الحاسم بالقول: " ولا ريبَ أنّ البلدان العربيّة، هي الأقلّ عدلًا من النّاحية السّياسيّة في العالم؛ حتى شاع – في العقدين الأخيرين – الكلام عن استثناء عربيّ من الدّيمقراطيّة. بيد أنّ الكلام عاد ليتواتر اليوم، بأنّ الانتفاضتين التونسيّة والمصريّة قد قوّضتاه تماما"[٤٠].

ولعلّ الردّ على مقولة الاستثناء، إنّما يفنّد القول بتعذّر قابليّة الوضع العربيّ لاستيلاد فرص التّغيير الذاتيّ، ويدحض بالتّالي أطروحة التّغيير من الخارج، التي شَرَّعَت – في وقتٍ سابق – للاحتلال تحت ذريعة تحويل النّظام والمجتمع قسرا إلى الديمقراطيّة، كما تكشف عنه مسوّغات الاحتلال الأميركيّ للعراق. ويجد ياسين الحاج صالح في ما حدث في تونس ومصر، الدّليل على تهافت منطق التّغيير من الخارج، الذي ساد في حقبة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وذلك في قوله: "تردّ الثورتان على فكرة التّغيير من الخارج، وعلى مجمل ثقافة ما بعد ١١ أيلول، بما فيها العدميّة الإسلاميّة؛ متمثّلةً في تنظيم القاعدة أو السّلفيّة الجهاديّة عامّة"[٤١].

ومن المسائل التي شدّت انتباه الدّارسين إليها، قضيّةُ الانتقال الدّيمقراطيّ وإشكاليّاته المطروحة عربيّا؛ فما حدث في تونس، دعا الكثيرين إلى التّنبيه إلى ضرورة دفع مسار الانتقال الدّيمقراطيّ، والتّفكير في العوامل المساعدة على نجاحه. فالأمل معقود – في رأي شمس الدّين الكيلاني – في أن تدفع الثّورة التونسيّة الفكرة الديمقراطيّة نحو التّمكّن في سلوك أفراد المجتمع، وأن تتحرّر من إسار النّخب الضيّق، لِتُكَوِّنَ أيديولوجيا فاعلة وقادرة على التصدّي للأيديولوجيّات الإسلاميّة المهيمنة. ويعبّر الكيلاني عن هذا التّطلّع الآمل في قوله:" ربّما سيقود نجاح الانتفاضتين التونسيّة والمصريّة في التوجّه نحو الديمقراطيّة، إلى تحوّل الفكرة الدّيمقراطيّة – في المجال العربيّ – من فكرة نخبويّة، إلى أيديولوجيّة مهيمنة على الوعي السّياسيّ العربيّ؛ تجعل من الصّعب مقاومة تأثيرها في البلاد العربيّة، بالقدر الذي ستؤسّس فيه لانحسار تصوّرات الإسلاميّين الطوباويّة عن الدّولة"[٤٢].

وينظر محمد الحداد بعين التّقدير إلى المجتمع المدنيّ ويحمّله مسؤوليّة إنجاح المسار الدّيمقراطيّ في تونس بعد الثّورة، فهو الجهة القادرة على تكريس مبادئ المواطنة المتساوية، والعمل على ترسيخ الفصل بين الدّين والدّولة، والاستفادة من تراكمات الحركة الإصلاحيّة في تونس وإنجازاتها، في اتّجاه تثبيت أسس المشروع الدّيمقراطيّ الحداثيّ. وهو ما يوضّحه بالقول: "مسار تعميق الحداثة من جهة، ودمقرطتها من جهةٍ أخرى، مسارٌ طويلٌ وشاقٌّ؛ ينبغي أن يرعاه المجتمع المدنيّ ويرتفع به عن الأداء السّياسيّ المباشر، الذي يكون– بالضّرورة – مخيّبا في المراحل الأولى من التّجربة الديمقراطيّة، حيث الثّقافة الديمقراطيّة مازالت يانعة"[٤٣].

---

[٤٠] ياسين الحاج صالح، "لسنا خارج الأمر"، صحيفة **الحياة**، ٢٠١١/٠٢/١٣.
[٤١] ياسين الحاج صالح، "بعد الثورتين: نهاية عالم ما بعد أيلول"، صحيفة **الحياة**، ٢٠١١/٠٢/٢٠.
[٤٢] شمس الدين الكيلاني، "الانتقال العربي إلى الديمقراطية: بين الإعاقة والفرص"، صحيفة **الحياة**، ٠٧/ ٠٢/ ٢٠١١.
[٤٣] محمد الحداد، "في معنى إسقاط النظام"، صحيفة **الحياة**، ٢٧ / ٠٢ / ٢٠١١.

ولئن مثّلت الثورة المخرج الفعليّ الذي ينتظر أن يحرّر من الانسداد المسارَ العربيّ نحو الدّيمقراطيّة، وبدت إشكاليّات الانتقال إلى الدّيمقراطيّة أبرز المشاغل الفكريّة لدى الدّارسين؛ فإنّ الأمر يدفعنا إلى التّساؤل : كيف السّبيل إلى المواءمة بين مفهومي الثّورة والدّيمقراطيّة، بعد أن سلّم الكثيرون[٤٤] بالتّعارض التامّ بين المفهومين في بداية الألفيّة الثّالثة؟

### ٣ – البعد الأيديولوجيّ في قراءة الحدث

نرصد في هذا البعد، أثر المرجعيّة الأيديولوجيّة في توجيه قراءة الدّارسين للحدث في تونس. صحيح أنّ كلّ قراءة لا تنفلت من ظلال الأيديولوجيا بالمفهوم العامّ، باعتبارها رؤية للعالم تؤطّر فعاليّة الإدراك، وتمدّ الذّهن بمفاتيح التّحليل والتّعليل، ويتبلور في إطارها العامّ الموقف الشخصيّ، ويتحدّد من خلالها اتّجاه الضّمير الفرديّ. ولكن يكون أثر الأيديولوجيا سافرا، حين تفصح القراءة عن التزام بخطّ سياسيّ، أو توجّه عقائديّ واضح المعالم، أو عندما تقترن بإسقاط رغبيّ مكشوف. ومن هذا المنطلق، بدت لنا الثورة التونسيّة من خلال قراءاتها المتعدّدة حمّالة أوجه؛ فهي ثورة ذات طابع إسلاميّ وثورة قوميّة وانتفاضة كادحين وثورة مدنيّة ذات نفسٍ تحرّري ليبراليّ في وقتٍ واحد.

يؤكّد الدكتور عزمي بشارة أنّ الثورة التونسيّة هي ثورة قوميّة، لأنّها وثيقة الصّلة بمحيطها العربيّ، وإن حاول البعض التّشديد على خصوصيّتها المتأتّية من قرب تونس جغرافيّا من أوروبا. ويرى بشارة أنّ دليل هذا الارتباط المتين، ماثلٌ في سرعة تأثير الحدث التونسيّ في المجال العربيّ بنسق يماثل سرعة الضّوء. ويوضّح بالقول: "يكتشف العالم جملة سياسيّة عربيّة متماسكة لدى المثقّفين والنّاشطين التونسيّين الذين يملؤون الشّاشات، ويتكلّم الناس – عموما – لغة سياسيّة عربيّة مثقّفة، وتبدو عليهم آثار عهود من المعارضة والتّسييس، ولا يبدو عليهم أثر تناقض بين الخصوصيّة التونسيّة والقضايا العربيّة"[٤٥]. ونلمس هذا الانطباع بالابتهاج الظّافر لدلالة انتصار الثّورة في تونس – عربيًّا لا محليّا – في ما يراه دارسون آخرون، منهم: خالد الحروب وماجد كيالي وغيرهم.

أمّا ياسر الزعاترة؛ الذي سلّم في مرحلةٍ أولى بأنّ "ما جرى في تونس هو فاتحة الثّورة في العالم العربيّ"[٤٦]؛ فإنّه لم يعد يخفي – لاحقًا – تطلّعه إلى أن تتّخذ الثّورات الآتية طابعا إسلاميّا، إن تيسّر لها أن تعبّر حقّا

[٤٤] نذكر منهم على سبيل المثال جورج طرابيشي في: **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية**، الفصل٢، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).
[٤٥] عزمي بشارة، "زمن الثورات وسرعة الضوء وتونسة العرب"، **الجزيرة. نت**، ٢٤/ ٠١/ ٢٠١١.
[٤٦] ياسر الزعاترة، "غضب الشارع إذ يطيح بأوّل طاغية"، **الجزيرة. نت**، ١٥/ ٠١/ ٢٠١١.

عن إرادة الشّعوب. فهو يجزم بلهجة الواثق بالقول:" نحن متيقّنون أنّ الأمّة حين تستعيد حرّيتها، فلن تختار إلاّ الإسلام مرجعيّة لها في سائر شؤونها"[٤٧]. ويحاول فهمي هويدي أن ينطلق من واقع الحركة الإسلاميّة في تونس، ليربطها بالسّياق الإسلاميّ عامّة- على وجه المقارنة – ولا يخفي في ذلك شعورا مزدوجا بالارتياح والتّوجّس؛ فالثورة التونسيّة فتحت – في رأيه – آفاق العمل السّياسيّ المشروع أمام حركة النّهضة، ولكن خطر الإقصاء يبقى متربّصًا بها. لذا نراه يعمل على بثّ التّطمينات، داعيًا إلى ضرورة إشراك الحركة في المسار السياسيّ لما بعد الثّورة، والتّصدّي للقوى التي تسعى إلى إبعادها، من أطراف خارجيّة ومن شيوعيّين وعلمانيّين ومتطرّفين. في هذا الإطار؛ يحاول هويدي إظهار الحركة الإسلاميّة في تونس بالوجه الأكثر قبولا كما يمثّله حزب العدالة والتّنمية في تركيا، لا الوجه الأقبح المتمثّل في تجربة طالبان أو النّظام الإيرانيّ، وذلك في قوله: "ما يثير الانتباه، أنّ الأطراف المختلفة دأبت على التّخويف من تحوّل النّهضة إلى نموذج لطالبان واستنساخ النّظام الإيرانيّ، ولم يخطر على بال أحد أن يراجع سجلّها، ليدرك أنّها أقرب في عقلها السّياسيّ إلى حزب العدالة والتنمية في تركيا"[٤٨].

وفي مقابل هذا الابتهاج الذي يرى أملًا في خطاب الإسلاميّين؛ يوجّه ياسين الحاج صالح تطمينات إلى القوى العلمانيّة، بالتأكيد على أنّ الثورتين التونسيّة والمصريّة قد وضعتا القوى الإسلاميّة في تحدّي (مِحَكِّ) إثبات الوجود الحقيقيّ لها على الأرض، بعد عقود من تضخيم الأنظمة الحاكمة لحجمها؛ متّخذةً من ذلك ذريعة لمصادرة الحرّيات السياسيّة؛ وهو أمر كانت الحركات الإسلاميّة مستفيدة منه لا متضرّرة. ويؤكّد أنّ الثّورتين في تونس ومصر، أظهرتا أنّ "الإسلاميّين قوّة جزئيّة في مجتمعاتنا، وأنّهم أقرب إلى التّضرّر من سقوط النّظم منهم إلى الاستفادة منها"[٤٩].

وتُعدّ قراءة فريد العليبي من المحاولات القليلة التي عملت على إكساء الثورة الطَّابَع الطبقيّ؛ لأنّها في رأيه انتفاضة المضطهدين طبقيّا والمهمّشين جهويّا. ولا يتوانى العليبي عن توجيه الردّ الحادّ؛ بل كيْل التّهم – أحيانا – إلى القراءات المتعدّدة، التي رأت في ما حدث في تونس ثورة من أجل الكرامة أو ثورةً شبابيّة أو ثورةَ "فايسبوك"، أو ثورةً لا يحمل فاعلوها سماتِ هويّة محدّدة. فهذه التّوصيفات تصدر – في تقديره – عن مرجعيّة ليبراليّة منساقة مع أطروحات العولمة وخطابها الدّعائيّ، لدور منجزاتها التّقنية في صنع الحدث. وتبلغ الإدانة مداها، عندما يتّهم العليبي هذه القراءات باللّصوصيّة، ويرى – مقابل ذلك – أنّ غايتها أن" تقدِّم للمضطهدين ملامح الإجابة عن السّؤال التلقائيّ: ما العمل؟"[٥٠].

---

[٤٧] المصدر نفسه.
[٤٨] فهمي هويدي، "جدل الحدث التونسي وأجراسه"، **الجزيرة.نت**، ٢٥/ ٠١/ ٢٠١١.
[٤٩] ياسين الحاج صالح، "بعد الثورتين: نهاية عالم ما بعد أيلول"، صحيفة **الحياة**، ٢٠/ ٠٢/ ٢٠١١.
[٥٠] فريد العليبي، مصدر سبق ذكره.

وخلاف ما تقدّم؛ تبدو سائر القراءات التي شدّدت على الطّابع المدنيّ السلميّ للثورة، وعلى مركزيّة المطلبيّة السياسيّة والاجتماعيّة كذلك، باعتبارها ثورة من أجل الخبز والكرامة معًا؛ معبّرة عن نزوع ليبراليّ – وإن بدا "ثاويًا" – يندرج في المسار السّاعي إلى تحقيق الانتقال الديمقراطيّ المرجوّ، الذي لا يبتعد كثيرا عن الصّيغة الليبراليّة للدّيمقراطيّة، وإن أبدى البعضُ بعضَ التحفّظ إزاءها.

وممّا يجدر بنا ذكره، أنّ جلّ التّيارات الأيديولوجيّة، وجدت في التّعاطي مع الحدث التونسيّ سبيلَ انتعاشٍ؛ في زمن شاع فيه القول بسقوط عصر الأيديولوجيّات، وفي وقتٍ تشدّد فيه أغلب القراءات على فكرة خواء الثّورة من الأيديولوجيا. ألا يعدّ ذلك إحدى مفارقات التّاريخ؟

### ٤ – البعد النفسيّ في قراءة الحدث

تطفو على سطح الخطاب إشارات متفرّقة، تعبّر عمّا يختزنه الدّارسون من شحنات عاطفيّة وانفعالات، لم يقدر الكثيرون منهم على كبح جماحها أمام حدث جلل. ولا تبتعد هذه الانفعالات عن التعبير عن شعور عامّ بالابتهاج والارتياح، وإن تعدّدت أسبابه ودواعيه. فمن دواعي الارتياح؛ إحساس المثقّف العربي بالتمكّن الظّافر من الطغمة العربيّة الحاكمة والنّيل من تعاليها وصلفها. فحين يعلن الرّوائي اللبناني سمير عطا الله أنّ الثورة في تونس قد دشّنت عصرا جديدا يفرض على الزّعماء العرب تعديل اتّجاه البوصلة، إنّما يعبّر عن إحساس بالتمكّن من هذا الكبرياء، الذي يثبّت القادة العرب صلابته بالطّغيان لا بمنطق السّياسة وذلك بالقول: "بعد الذي حدث في تونس ومصر، تعلّم الزّعماء العرب أنّ ثمّة لغة جديدة يجب أن يخاطبوا بها الناس. ما قبل تونس عصرٌ، وما بعدها عصرٌ، فلنسمِّه عصر التّواضع"[٥١]. ويمتزج الارتياح لدى شمس الدين الكيلاني بإحساس التّعويض عمّا عجز جيله عن القيام به، وهو تعويض لما يسمّيه "سنوات الجمر"؛ فالفئات الشبابيّة التي حرّكت الثورة عبر الوسائط الاتّصاليّة الحديثة "لم تختبر بشكل كافٍ الجرعات الدمويّة للأقبية ولصفعات الجلّادين، التي نالت من إرادة وأحلام الأجيال العمريّة الأكبر... بخلاف جيلنا الذي تكسّرت أضلاعه وأحلامه وإرادته تحت هراوات الجلّادين"[٥٢].

ويتولّد الارتياح لدى البعض الآخر، من إحساس المثقّف بأنّه أدّى ما عليه من الواجب أو بعضه؛ وينظر إلى الثّورة التونسيّة فيحدوه بعض الشّعور بتملّكها، بحسبان أنّه كان طرفًا في قيامها، وإن لم يكن في واجهة أحداثها. وتستبطن – في ذات السّياق – قراءة الدكتور عزمي بشارة للثورة التونسيّة، شعورا بالابتهاج، لتَحقُّق

[٥١] سمير عطا الله، مصدر سبق ذكره.
[٥٢] شمس الدين الكيلاني، مصدر سبق ذكره.

رؤيته الاستشرافيّة الصّائبة، في معرض تحليله لأسباب قيامها، وذلك في قوله: "هذه العوامل مجتمعة، هي التي جعلتنا نتوقّع – بناءً على تحليل علميّ، وليس بناءً على خطاب الأماني، قبل أكثر من عشر سنوات في كتاب "المجتمع المدنيّ"، وقبل ثلاثة أعوام في كتاب "المسألة العربيّة" – أنّ تونس دولة مرشّحة للتّحوّل الديمقراطي"[٥٣]. ويتجاوز الطاهر لبيب دور التّوقّع والاستشراف، ليؤكّد دور المشاركة الفعليّة للنّخبة المثقّفة في تونس؛ ففي سياق تعديل الرّأي القائل بأنّ الثّورة في تونس كانت تلقائيّة وبلا قيادة، يعمل لبيب على التّذكير بالدّور الذي لعبته بعض منظّمات المجتمع المدنيّ والنّخبة المثقّفة في تكوين وعي الشّعب الثّائر. ولكن حين يتعمّد لبيب ذكر مثال واحدٍ لإبراز هذا الدّور، فإنّه يحاول أن يستردّ بعضا من حقّه وحقّ جيله من أساتذة الجامعة التونسيّة، في الاعتراف بإسهامهم الفعليّ في قيام الثّورة. ويتّضح ذلك في قوله: "لا حاجة للتّذكير هنا بنضال الحركات والأحزاب والمنظّمات والاتّحادات وأصناف المثقّفين والمبدعين، فهذا – في تونس – قديمٌ ومألوفٌ ومعروف. مثالٌ واحد: الجامعة التونسيّة حافظتْ – نسبيًّا – على بعض حصانتها، فأتاحت لبعض أساتذتها أن تساهم دروسُهم في تعميق الرّؤية والوعي بوجهة التّاريخ والظّواهر، لدى طلاّبهم الثّائرين اليوم. هذا، أيضًا، فعلٌ في الحدث، من حيث يدري الأستاذُ ولا يدري"[٥٤].

أمّا المثقّف المغترب؛ فيبدو أنّ الثورة التونسيّة قد أمدّته بدواعي الإحساس بالنّخوة وبردّ الاعتبار لانتمائه إلى الحضارة العربيّة الإسلاميّة، في وقت عزّ فيه التّعبير عن مثل هذه المشاعر، وهو ما نلمسه في حديث براء ميكائيل: "لقد أكّدت الانتفاضة التونسيّة، أنّ الشّعوب العربيّة ليست أقلّ ذكاءً وحسّا من غيرها، بل إنّها – عكس ذلك – قادرة على فكّ القيود التّعسّفيّة، التي طالما ساهمت دول أجنبيّة وغير أجنبيّة، في فرضها على شعوب المنطقة"[٥٥].

إنّ هذه الأبعاد التي أفصحت عنها مجمل القراءات للثّورة التونسيّة، تبيّن لنا أنّ الدّارس لا يكتفي بتقديم الصّورة التي يتمثّلها عن الحدث، بل يرسم لنا أيضًا – وإن كان ذلك عن غير قصد منه – الدّور الذي يضطلع به عند قراءة الحدث؛ إذ تتّضح لنا من مختلف الدّراسات المتّصلة بالحدث التّونسيّ أدوار عديدة؛ لعلّ أهمّها: "دور المتفاعل" عند مواكبة الحدث في آنيّته، و"دور الشّاهد" على الحدث، أي: النّاقل الأمين له من عمق المناطق الداخليّة، وما ذلك إلا ليحمي الدّارس الثّورة من خطر الاستيلاء على رمزيّتها وأهدافها الحقيقيّة. ويمثّل الدّارس "دور الفاعل" حين يحرص على إثبات إسهامه في الحدث من قريب أو من بعيد. ولا ننسى "دور الخبير الإستراتيجيّ"، عندما يقدّم الدّارس السّيناريوهات المتاحة أو المطلوبة في مرحلة ما بعد الثّورة؛ فضلًا عن "دور الوصيّ"، حين يعمد الدّارس إلى حشد خطابه بعبارات النّصح والتّوجيه، ويكثّف من

[٥٣] عزمي بشارة، بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة، المصدر المذكور.
[٥٤] الطاهر لبيب، المصدر المذكور.
[٥٥] براء ميكائيل،( مدير أبحاث في مؤسسة العلاقات الدولية والحوار الخارجي في إسبانيا)، التفاعلات الخارجية مع الانتفاضة التونسية: المواقف والاستراتيجيات ، المصدر: مركز الجزيرة للدراسات، الموقع الالكتروني: الجزيرة. نت، ٠٧/ ٠٢/ ٢٠١١.

المؤشّرات الدّالة على منطق الوجوب، ليمارس بذلك "دور الأبوّة" الأثير، في لحظة قصوى من الارتباك، وفي نقطة تحوّل حاسمة في التّاريخ. فهل تعدّ هذه الأدوار مجتمعة علامة تجاوزٍ لمفاهيم سادت من قبل في السّاحة الثقافيّة والفكريّة، من قبيل: "المثقّف الملتزم" و "المثقّف العضويّ" و"المثقّف الدّاعية" وغيرها؛ أم هي إعادة إنتاج لها في انتظار محاولات التّنميط الوظيفيّ والمفهوميّ لهذه الأدوار، في ضوء التّحوّلات التي تشهدها السّاحة العربيّة والإنسانيّة عامّة؟

## الخاتمة

قامت الثّورة في تونس، وحملت معها بصمتها، وأثّرت – بلا شكّ – في محيطها الإقليميّ العربيّ، تأثيرا نشهد تداعياته المتلاحقة، وقد لا يتوقّف هذا الأثر في المنظور القريب. وقدّمت الثّورة في تونس أشكالا من الحراك الثّوريّ، دفعت أعتَى النّظم الاستبداديّة إلى خيار واحد، هو: التّخلّي عن السّلطة؛ وفتحت بذلك أفقا جديدًا للشّعوب على اختلاف درجة وعيها ونضجها السّياسيّ، للتّعبير عن إرادتها. ولنتصوَّرْ حشودًا من المواطنين في أيّ دولة من الدّول ذات التّقاليد الرّاسخة في الممارسة الدّيمقراطيّة، ينسّقون تحرّكاتهم عبر قنوات التّواصل الاجتماعيّ الحديثة، ويملؤون إحدى السّاحات الكبرى في إحدى مدنها، فيشلّون الحركة ويجبرون كلّ الأطراف على توجيه أنظارهم إليهم؛ ألا يخلق مثل هذا التحرّك ارتباكا لأجهزة الحكم في كيفيّة التّعامل معه؟ ألَا يدفع ذلك الحكومة إلى الإصغاء الجادّ لجموع المحتشدين أو المعتصمين، وربّما الاستجابة لمطالبهم؟ ألا يُعَدُّ ذلك سبيلًا لإنعاش مفهوم إرادة الشّعب، وتعبيرًا عن ضرب من الاستفتاء العفويّ المعبّر عن المشاغل الحقيقيّة للمواطنين أو لفئة منهم، والذي قد تعجز عن إظهاره تقنيات استطلاع الرّأي وسبره بالدقّة المطلوبة؟ لذا، فإنّنا قد لا نجانب الصّواب، إذا مِلنا إلى القول بأنّ الثورة التونسيّة، تنبئ بتغيير عميق في التّوازنات الإقليميّة والدوليّة، فضلًا عن أنّ ما وقع في تونس أثرى وبلا أدنى شكّ مفهوم الثّورة، وجعله مسايرا لإيقاع التّاريخ وتطوّراته.

ولئن بعثت الثورة التونسيّة والثّورات العربيّة المتلاحقة –في ما بات يُعرف بـ" الرّبيع العربيّ"– حالة من الابتهاج النّفسيّ لدى النُّخَب، فإنّ المشهد الفكريّ والثّقافيّ عامّة يؤكّد من خلال ما يكتبه العديد من المفكّرين والمثقّفين والأكاديميّين ورجال الإعلام والفنّانين منذ مطلع العام الجاري، أنّنا إزاء مرحلة يمكن وسمها بأنّها "مرحلة يقظة الوعي والمراجعة الفكريّة". ونأمل أن يفضي هذا الجهد الذي تبذله النّخب المثقّفة والمستنيرة إلى تصحيح مسارها، وذلك بالقطع مع نموذجين من السّلوك انخرط فيهما كثير من المنتسبين إليها؛ أوّلهما سلوك التّواطؤ مع أنظمة الاستبداد، الذي يستند إلى منطقٍ ماكر يشرّع لهذا التّعامل باسم البراغماتيّة والواقعيّة

ومحاولة الإصلاح من الداخل، نظير نزر من المال والجاه؛ وثانيهما: سلوك الاستقالة واللّامبالاة، ذاك الذي يحوّل كلّ نشاط فكريّ أو إنتاج معرفيّ إلى ضرب من التخصّص المهنيّ، المنفصل في – غالب الأحيان – عن هموم الناس الحقيقيّة ومشاغلهم الآنِيَّة وتطلّعاتهم المشروعة، وذلك بحثًا عمّا يحفظ الحرمة الشّخصيّة من المسّ أو الانتهاك.

إنّ المكسب الذي لا يمكن التّقليل من أهميّته، هو أنّ الثّورة التونسيّة وما تلاها من الثّورات، قد أعادت للإنسان العربيّ شيئا من الإحساس بقيمته وكرامته، ويُنتَظَرُ أن تُلهمه سلوكًا مزدوجًا قابلًا لمنطق الهدم والبناء المتلائم – أبدا – مع طبيعة الفعل الثوريّ ومقتضياته، من هدمٍ للرّداءة بكلّ أنواعها وخاصّة الأخلاقيّة منها، ومن بناءٍ للقدرة الفعليّة على تقرير المصير، وما يتبعها من قدرةٍ على صنع التّاريخ والفعل فيه.